اقتصاد

تركيا تبقي الفائدة عند 50%

إسطنبول ـ **عدنان عبد الرزاق**

أبقى البنك المركزي التركي على أسعار الفائدة الرئيسية من دون تغيير عند 50% للشهر السابع على التوالي، أمس الخميس، موافقاً التوقعات التي رجحت عدم البدء في دورة التيسير النقدي، بعد نشر بيانات التضخم في سبتمبر/أيلول الماضي التي خيبت آمال الأسواق والمحللين، والتي يتوقع أن تدفع البنك المركزي برئاسة فاتح كاراهان إلى تأجيل خطوة خفض أسعار الفائدة إلى العام المقبل 2025. تباطأ التضخم في تركيا على أساس سنوي بأقل من المتوقع الشهر الماضي، وفق بيانات هيئة الإحصاء، مسجلا 49,4% بعدما بلغ 52% في أغسطس/آب و61,78% في يوليو /تموز، و71,6% في يونيو/حزيران. وينظر البنك المركزي التركي إلى معيارين رئيسيين عند التفكير في خفض أسعار الفائدة، وهما: حدوث تباطؤ مستمر في نمو الأسعار شهرياً، وتحسن في توقعات التضخم من قبل الشركات والأسر. ولا يُعتبر التضخم العائق الوحيد أمام الاقتصاد التركي، حيث يمكن أن تواجه البلاد تحديات أخرى بسبب الصراع الإقليمي في الشرق الأوسط والتغيرات الاقتصادية المحتملة وسط ترقب انطلاق ماراثون الانتخابات الأميركية في نوفمبر/ تشرين الثاني المقبل. وقبل بضعة أيام، حث صندوق النقد الدولي تركيا على تسريع جهودها في مكافحة التضخم. ويقول المحلل التركي باكير أتاجان إن خطة الحكومة والبرنامج الاقتصادي يقتضيان الاستمرار في سياسة التشدد النقدي والفائدة المرتفعة، ربما حتى نهاية العام الجاري.

وحول أثر الفائدة المرتفعة على توجه الأموال إلى المصارف وليس إلى القطاعات الإنتاجية، يشير أتاجان في حديثه مع «العربي الجديد» إلى أن الأموال الموظفة في البنوك بهدف تحصيل الفائدة المرتفعة هي في الغالب ليست أموالاً للاستثمار أو لتحسين الزراعة والصناعة، بل هي أموال مضاربين، من الداخل والخارج، وأن إبقاءها في السوق سيضر سعر الصرف ويؤثر سلباً على تحسين التضخم، لافتاً إلى أن الحكومة التركية تقوم بدعم القطاعات الإنتاجية عبر قروض ميسرة ومنح مالية، إضافة إلى أموال وقوانين دعم الإنتاج والصادرات. ويرى مراقبون أن تركيا مضطرة للاستمرار في سياسة التشدد النقدي والفائدة المرتفعة لتؤكد استقلالية القرار المالي والنقدي عن الدولة، والرئيس رجب طيب أردوغان تحديداً، بعد أن أعلن، خلال السنوات الماضية، عداءه للفائدة المرتفعة، وعزل محافظين من المصرف المركزي لرفعهما سعر الفائدة، كما تزيد تركيا من ثقة المودعين والمستثمرين ووكالات التصنيف الدولية، إلى جانب أهداف داخلية، في مقدمتها تخفيض التضخم وصولاً إلى تحسين سعر الصرف وتحقيق الرفاهية للأتراك، كما أعلنت خطة الحكومة الاقتصادية. وكانت وكالة فيتش للتصنيف الائتماني قد رفعت أخيراً التصنيف السيادي لتركيا إلى (B+) من (BB-)، في خطوة مدفوعة بتحسن احتياطيات تركيا وسياساتها النقدية في ظل السياسات الجديدة لأنقرة بهذا المجال. ولكن، تبقى معيشة الأتراك هي فيصل نجاح برنامج الحكومة الاقتصادي، إذ تتزايد الأعباء المعيشية، بواقع القيمة الشرائية لليرة المتراجعة واستمرار ارتفاع الأسعار، رغم الوعود الحكومية بلجمها وتراجع نسبة التضخم وتحقيق «الرفاهية»، وفق محللين.

جناح شركة نوكيا في معرض للاتصالات في برشلونة بإسبانيا، 28 فبراير 2024 (Getty)

نوكيا تلغي 2000 وظيفة في الصين

تعتزم الفنلندية «نوكيا» خفض حوالي ألفي وظيفة في الصين، في جزء من برنامج لتقليص التكاليف، وفقًا لما نقلت وكالة بلومبيرغ الأميركية عن مصدر على دراية بالأمر. وقال المصدر إن تلك الخطوة تعد جزءاً من جهود أوسع نطاقاً تم الكشف عنها العام الماضي لخفض عدد موظفي شركة الاتصالات بما يصل إلى 14 ألف موظف. وحسب بيانات «نوكيا» لعام 2023، فإنها توظف حوالي 10,4 آلاف شخص في الصين، التي تعد أكبر أسواق شبكات الجيل الخامس في العالم. يأتي الكشف عن خطط الاستغناء عن هذا العدد من الموظفين بعدما أعلنت الشركة عن تراجع مبيعاتها بنسبة 8% إلى 4,3 مليارات يورو (4,7 مليارات دولار) خلال الربع الثالث من العام الجاري. وقال «بيكا لوندمارك» الرئيس التنفيذي للشركة إن هذا بسبب ضعف المبيعات في الهند مقارنة بالفترة المناظرة من العام الماضي.

أخبار مختصرة

انخفاض صادرات النفط السعودية

قالت مبادرة البيانات المشتركة (جودي)، أمس الخميس، إن صادرات السعودية من النفط الخام انخفضت في أغسطس/ آب إلى أدنى مستوى لها في عام لتصل إلى 5,671 ملايين برميل يومياً. وتراجعت صادرات المملكة، أكبر مصدر للخام في العالم، في الشهر المذكور بنحو 1,2% مقارنة مع صادرات يوليو/ تموز التي بلغت 5,741 ملايين برميل يومياً. وفي الوقت نفسه، ارتفع إنتاج السعودية إلى 8,992 ملايين برميل يومياً من 8,941 ملايين برميل يومياً. وتقدم السعودية وأعضاء آخرون في منظمة البلدان المصدرة للبترول (أوبك) بيانات شهرية عن الصادرات إلى جودي التي تنشرها على موقعها الإلكتروني.

عقوبات بريطانية على سفن نفط روسية

أعلنت الحكومة البريطانية، أمس، فرض عقوبات على 18 ناقلة نفط روسية وأربع سفن لنقل الغاز الطبيعي المسال، وهي أكبر دفعة من العقوبات حتى الآن ضد ما يسمى «أسطول الظل» الروسي. وسيتم منع ناقلات النفط تلك من دخول الموانئ البريطانية ولن تتمكن من الحصول على الخدمات البحرية البريطانية. ويرفع هذا العدد الإجمالي لناقلات النفط الروسية الخاضعة للعقوبات إلى 43 ناقلة.

وقالت الحكومة البريطانية إن «التحرك البريطاني المتواصل ضد أسطول الظل يفرض ضغوطاً على النظام ويحرم آلة حرب بوتين من عوائد حيوية». وأضافت أن ناقلات النفط المستهدفة نقلت ما قيمته نحو 4,9 مليارات جنيه إسترليني (6,37 مليارات دولار) العام الماضي.

انخفاض ارباح «سارتوريوس» للأدوية الألمانية

أعلنت شركة سارتوريوس الألمانية للمنتجات الدوائية الحيوية انخفاض ارباحها خلال تسعة أشهر إلى 208 ملايين يورو (226 مليون دولار) مقارنة بـ 274 مليون يورو خلال العام الماضي. وأشارت الشركة، وفق ما نقلته وكالة اسوشييتد برس، أمس، إلى انخفاض إيرادات المبيعات بنسبة 2% مقارنة بالعام الماضي لتصل إلى 2,47 مليار يورو.

مقاهي المغرب تحت وطأة الغلاء والركود

الرباط ـ **مصطفى قماس**

لا يتوقع أرباب المقاهي في المغرب انخفاض أسعار القهوة المستوردة قبل نهاية العام الجاري، ما يؤثر على تكاليفهم دون أن يستطيع أغلبهم تحميلها للزبائن، الذين يشتكون من تدهور قدراتهم الشرائية. يؤكد نور الدين الحراق، الكاتب العام للجامعة الوطنية لأرباب المقاهي والمطاعم، أن سعر حبوب القهوة الأكثر استعمالاً يواصل الارتفاع منذ بداية العام الجاري، مشيرا إلى أن أسعار بعض الأصناف تضاعفت. ويشير الحراق في تصريح لـ«العربي الجديد» إلى أن بعض مستوردي القهوة يؤكدون أن الأسعار ستواصل الصعود بالنظر للظروف المناخية في البلدان المنتجة. وواصلت فاتورة واردات المغرب من القهوة ارتفاعها بنحو 30%، لتبلغ 130 مليون دولار، مقارنة بنحو 100 مليون دولار خلال الأشهر الثمانية الأولى من العام الجاري، وفق بيانات مكتب الصرف الصادر مطلع أكتوبر/تشرين الأول الجاري، رغم استقرار الكميات المشتراة عند نفس المستوى المسجل في العام الماضي والبالغ نحو 32 ألف طن.

ويرتقب أن تسجل تلك الفاتورة في نهاية العام الجاري زيادة قوية، بعدما بلغت في العام الماضي 150 مليون دولار، مقابل 156 مليون دولار في 2022، في ظل انخفاض الكميات المستوردة من 55 ألف طن إلى حوالي 47 ألف طن. ويستورد المغرب كل احتياجاته من القهوة من بلدان في آسيا وأميركا اللاتينية وأفريقيا، حيث يراقب المستوردون الظروف المناخية غير الملائمة في البرازيل وفيتنام اللتين توردان 54% من احتياجات العالم من القهوة. وبادر أرباب مقاه إلى زيادة الأسعار في الربع الأول من العام الماضي، غير أن الحراق يؤكد أن الزيادة في الأسعار التي تمت من قبل قليلة جداً وجاءت بقرارات فردية غير ناجمة عن اتفاقات مسبقة بين المهنيين. ويبلغ سعر فنجان القهوة 70 سنتاً في أغلب الأحياء الشعبية، وقد يقفز إلى 1,5 دولار في بعض المقاهي في وسط المدن، غير أن ذلك السعر يختلف، حسب أصناف القهوة والخدمات التي تقدمها المقاهي. ويوضح الحراق أن تفادي الزيادة في الأسعار من قبل أرباب المقاهي في المناطق حيث تقطن الأسر الفقيرة والمتوسطة، يستحضر شكوى الأسر من تدهور قدرتها الشرائية، رغم تباطؤ ارتفاع التضخم منذ بداية العام الجاري، مؤكدا أن أرباب المقاهي تفادوا زيادة الضغط المعيشي على زبائنهم، خاصة أن ذلك الفضاء يكون ملاذهم هرباً من همومهم الحياتية.

القتل بالتجويع في شمال غزة

مصطفى عبد السلام

من لم يمت من أهالي غزة بنيران قوات الاحتلال الإسرائيلي والمجازر اليومية، يموت بالجوع والعطش والتشريد والتسمم، ونسف البيوت على رؤوس ساكنيها، وقصف المباني، واستهداف كل ما يتحرك على الأرض. يتساوى الجميع هنا أمام خطر الموت، الصغار والكبار، سواء بصواريخ وقنابل ومدفعية الاحتلال أو بسوء التغذية، وانعدام الأمن الغذائي الحاد، وقصف المخابز، وآبار المياه، ومحطات التحلية، وتدمير الطرقات، والعقاب الجماعي ضد السكان، وغلق المعابر والحدود، ووضع كل العراقيل أمام المساعدات الإنسانية المنقذة للحياة، وخنق منظمة «الأونروا»، وشلّ حركة التجارة والأسواق، وتدمير الأراضي الزراعية، وحرق المحاصيل والمخازن.

ومن لم يمت داخل بيته يموت بقصف غادر وجبان وهو يقف في طابور طويل لتلقي بضعة لقيمات، أو حتى رغيف حاف، كما جرى أمس الخميس داخل مدرسة أبو حسين بمخيم جباليا التي تؤوي نازحين، حيث قصفها الاحتلال بدم بارد.

على أرض الواقع ورغم المزاعم والأكاذيب وحملات التضليل والعلاقات العامة التي يطلقها الاحتلال عن توفير مقومات الحياة لسكان القطاع، وفتح المعابر والحدود أمام تدفق السلع والبضائع والوقود والأدوية والمياه، فإن حرب التجويع التي يمارسها الاحتلال ضد أهالي غزة لا تخطئها عين، ولا تقل مخاطرها عن حرب الإبادة الجماعية التي يرتكبها نتنياهو وعصابته منذ أكثر من عام.

أحدث صور التجويع على الأرض ما يجري حالياً مع أهالي شمال غزة الذين فشل الاحتلال في دفعهم نحو ترك منازلهم، حيث يعيش سكان الشمال دون طعام أو شراب أو دواء لليوم الـ14 على التوالي، في ظل عملية تطهير عرقي، وحصار إسرائيلي مشدد ومتواصل يحرم 200 ألف فلسطيني في مخيم جباليا من المياه والغذاء والوقود والدواء، ووفق خطة محكمة تعمل على تعميق الأزمات الإنسانية والمعيشية، وحرب إبادة وتجويع وتعطيش تستهدف تهجير الفلسطينيين من الشمال إلى الجنوب، وحرمان ما بقي منهم من وسائل البقاء على قيد الحياة، بمن فيهم هؤلاء الذين يعانون من أمراض مزمنة.

ببساطة، الاحتلال يهدد أكثر من 400 ألف فلسطيني بالموت جوعاً وعطشاً في شمال قطاع غزة، وفق أرقام المرصد الأورومتوسطي لحقوق الإنسان، وما يحدث في الشمال جريمة حرب بكل المقاييس لا تقل عن الجريمة التي يمارسها الاحتلال ضد أهالي القطاع بالكامل، حيث تمنع حكومة نتنياهو عمداً إيصال المساعدات والغذاء والوقود، والكهرباء، والدواء، والسلع الأساسية الأخرى إلى القطاع.

متفرقات اقتصادية

أسعار قياسية للذهب في تونس... ارتدادات الحروب والدولار

تونس ـ **إيمان الحامدي**

يسجل سعر الذهب في أسواق تونس مستويات غير مسبوقة تتخطى المعدلات العالمية، متأثرة بتراجع قيمة الدينار أمام الدولار، وارتفاع الطلب عالمياً مع زيادة وتيرة التوترات لاسيما الحرب في الشرق الأوسط والتوقعات بإقرار البنك الفيدرالي الأميركي المزيد من خفض أسعار الفائدة، فضلاً عن الغموض المحيط بالانتخابات الرئاسية في الولايات المتحدة. ولأول مرة في تاريخ تونس يصل سعر غرام الذهب عيار 18 الأكثر تداولاً إلى 240 ديناراً (77,5 دولاراً) دون كلفة التصنيع وفق أرقام رسمية أعلنت عنها الغرفة المهنية لتجار المصوغات. وبحسب رئيس الغرفة الوطنية لتجار المصوغ حاتم بن يوسف، تطاول تداعيات الصراعات العالمية أسواق الذهب بشكل مباشر، حيث يحفّز الطلب المكثف على المعدن النفيس الأسعار حتى في الأسواق الصغرى على غرار السوق التونسية. وقال بن يوسف لـ«العربي الجديد» إن سعر الذهب لم يسجل تاريخيا قفزات على غرار ما يحصل هذه الفترة، مشيرا إلى أن الطلب الصيني على الذهب وسياسات التحوط العالمي التي تنتهجها الدول الكبرى أدت إلى تحولات عميقة في سوق الذهب قد تستمر لسنوات قادمة. وارتفعت أسعار الذهب في المعاملات الفورية بالسوق العالمية إلى أعلى مستوى على الإطلاق، أمس الخميس، مسجلا نحو 2685,6 دولارا. كما صعدت العقود الأميركية الآجلة إلى 2693,60 دولارا. وارتفع الذهب من 30% حتى الآن هذا العام. وقال رئيس الغرفة الوطنية لتجار المصوغ في تونس إن كلفة الغرام الواحد تصل إلى 350 ديناراً بعد التصنيع والصقل والحصول على علامة الجودة والمطابقة. وأضاف أنه لا تظهر بوادر لتراجع سعر الذهب في السوق التونسية على المدى القريب في ظل تواصل ارتفاع سعر الدولار أمام الدينار وتأخر التشريعات الجديدة لتحرير تجارة الذهب محلياً. ويؤثر الارتفاع القياسي لأسعار الذهب على الطلب في السوق وفق بن يوسف الذي قدّر حجم الذهب المتداول سنوياً في السوق بين طنين و2,5 طن. ويأتي الصعود الحاد لسعر الذهب بينما تشهد السوق التونسية تراجعاً في المعاملات بنحو 50% مقارنة بالمستويات السائدة قبل نحو عشر سنوات، نتيجة الأزمة الاقتصادية التي تمر بها البلاد. وتعاني تونس من تأثيرات التضخم الذي تسبب في هبوط القدرة الشرائية للمواطنين. وارتفع متوسط معدل التضخم 9,3% في عام 2023 مقابل 8,3% في 2022، متأثرا بصعود أسعار الغذاء، بحسب ما ذكره معهد الإحصاءات الحكومي في يناير/كانون الثاني الماضي. لكن البنك المركزي التونسي يرى أن متوسط التضخم سينخفض إلى نحو 7,3% خلال العام الحالي. وقال رئيس الغرفة الوطنية لتجار ومصنعي المصوغ إن أغلب الصناعيين يكابدون من أجل المحافظة على موارد رزقهم في ظل صعوبات اقتصادية كبيرة أثرت على القدرة الشرائية للتونسيين. وقلّص البنك المركزي من الحصص الشهرية للذهب التي توزع على المصنعين من 200 غرام إلى 55 غراماً شهرياً بسبب اختلال الميزان التجاري وتراجع احتياطي النقد الأجنبي.

زوجان يتفقدان مشغولات ذهبية في متجر مجوهرات بمدينة تونس (فرانس برس)

الأردن: تحفيز صادرات الخدمات لتقليص العجز التجاري

تسعى الحكومة الأردنية لتعظيم عائدات تصدير الخدمات عبر إعفاءات وحوافز

عمان ـ **زيد الدبيسية**

يتجه الأردن لتحفيز قطاع الخدمات وزيادة صادراته لتخفيض عجز الميزان التجاري المتفاقم في الدولة التي تعاني من صعوبات مالية وارتفاع حاد في مستويات الديون.

ووفقاً لأحدث بيانات صادرة عن دائرة الإحصاءات العامة الحكومية، فقد بلغت قيمة الصادرات الكلية خلال الأشهر السبعة الأولى من العام الحالي نحو 5,36 مليارات دينار (7,55 مليارات دولار)، منها صادرات وطنية بقيمة 4,85 مليارات دينار، والمعاد تصديره نحو 509 ملايين دينار، فيما بلغت قيمة الواردات نحو 10,74 مليارات دينار (15,1 مليار دولار)، خلال الفترة نفسها. وبلغ العجز في الميزان التجاري، والذي يمثل الفرق بين قيمة الصادرات الكلية وقيمة المستوردات نحو 5,37 مليارات دينار (7,57 مليارات دولار)، حتى نهاية يوليو/ تموز 2024 مقارنة مع 5,39 مليار دينار في الفترة المقابلة من العام الماضي. ووافق مجلس الوزراء على الأسباب الموجبة لمشروع نظام معدّل لنظام إعفاء أرباح صادرات السّلع والخدمات من ضريبة الدخل لسنة 2024، وأحاله إلى ديوان التشريع والرأي للسير في إجراءات إقراره حسب الأصول. وبموجب التعديلات المقترحة، سيتم إعفاء الدّخل الصّافي المتحقّق للمكلّف من تصدير عدد من الخدمات حتى تاريخ 2033/12/31، وهي: خدمات الحاسوب، ودراسة الجدوى الاقتصادية، والاستشارات القانونية والهندسية والمحاسبية والتدقيق واستشارات الإدارة العامة، واستشارات إدارة الموارد البشرية، واستشارات إدارة الإنتاج، والدراسات الدوائية، وتكنولوجيا المعلومات، وخدمات مقدّمة على شبكة الإنترنت لعملاء خارج المملكة، والتعاقد الخارجي (التّعهيد)، والإنتاج التلفزيوني والسّينمائي. ووفق وزير الاقتصاد الرقمي والريادة الأردني سامي السميرات، فإن التعديل سيساهم في تعزيز نمو وتنافسية قطاع تكنولوجيا المعلومات في الأردن. وأكد السميرات أن هذا النظام المعدل يعكس التزام الحكومة بتوفير بيئة تشريعية داعمة لقطاع تكنولوجيا المعلومات. وقالت وزارة الصناعة والتجار والتموين، في دراسة اطلعت عليها «العربي الجديد»، إن قطاع الخدمات يعتبر من أهم القطاعات المشتركة بين الحكومة والقطاع الخاص. ويتميز قطاع الخدمات، حسب الدراسة، بمساهمته العالية في الناتج المحلي الإجمالي وبنسبة تقدر بحوالي 73,3%، وفقا لبيانات إحصائية، وأبرزها خدمات المال والتأمين والعقارات وخدمات الأعمال التي تقدر قيمتها من الناتج بحوالي 4,4 مليارات دينار. ويساهم القطاع في توظيف أكثر من 80% من القوى العاملة في البلاد، وتكمن أهمية القطاع في قدرته التّنافسية العالية للتّصدير للأسواق الخارجية، نظراً لما تتميز به الموارد البشرية الأردنية من مهارات وقدرات فنية وسمعة طيبة على المستوى الإقليمي والعالمي. وكانت قيمة صادرات الخدمات قد وصلت في سنوات ماضية إلى حوالي 5,6 مليارات دينار، لكنها انخفضت كثيراً إلى 1,8 مليار دينار في بعض السنوات، خاصة عام 2020. وقال مصدر مسؤول لـ«العربي الجديد»، إن إعفاء أرباح الصادرات يشمل فقط الخدمات وليس السلع، لأن الأردن عضو في منظمة التجارة العالمية، والتي لا تسمح بمنح إعفاءات للصادرات السلعية، حيث انتهت فترة الإعفاء المتاحة في العام 2019 وتخضع أرباح السلع المصدرة للخارج لضريبة الدخل.

العجز التجاري بلغ 7,57 مليارات دولار في الأشهر السبعة الأولى من 2024

تحقيق

إسرائيل تحرق حقول لبنان وتقضي على زراعته

تواجه الزراعة اللبنانية أزمة غير مسبوقة بسبب العدوان الإسرائيلي العنيف، الذي ألحق أضراراً فادحة بالبنى التحتية الزراعية والبيئية، خاصة في الجنوب والبقاع. وزاد الوضع تعقيداً مع نزوح اليد العاملة السورية، وتوقف عمليات الري بسبب تدمير البنى التحتية، ما يدخل مناطق واسعة من الحقول في دائرة الأراضي المنكوبة، لاسيما أن هناك مخاوف من أن الذخائر التي يستخدمها الاحتلال خصوصاً الفسفور الأبيض المحرم تتسبب في أضرار بالغة للتربة والمياه الجوفية.

بيروت ـ **انديرا الشوفي**

يعيش المزارعون في لبنان تحت ضغوط هائلة، آلاف الدونمات من المحاصيل أُحرقت أو تضررت بفعل القصف الإسرائيلي، بينما نزح الكثيرون خوفًا على حياتهم، تاركين وراءهم أشجاراً عمرها عقود. ورغم الصعوبات، يتمسك المزارعون بقرار العودة إلى أرضهم، إيمانا منهم بأن الزراعة رمز للبقاء والصمود، وأن التخلي عن هذا الموسم يعني خسارة أكبر من مجرد محصول. وتواجه الزراعة اللبنانية أزمة غير مسبوقة بسبب العدوان الإسرائيلي المستمر، الذي ألحق أضراراً فادحة بالبنى التحتية الزراعية والبيئية، خاصة في مناطق الجنوب والبقاع. وقد زاد الوضع تعقيدًا مع نزوح اليد العاملة السورية، وتوقف عمليات الري بسبب تدمير البنى التحتية. إلى جانب الخسائر المباشرة، أثر العدوان على حركة الصادرات اللبنانية، التي كانت تلعب دورًا حيويًا في الاقتصاد الوطني، لا سيما في المنتجات الزراعية الشهيرة مثل زيت الزيتون. ومع ذلك، فإن استمرار الحرب سيضع القطاع الزراعي والاقتصاد اللبناني أمام تحديات خطيرة تتطلب حلولًا عاجلة وخططًا بديلة للحفاظ على الأمن الغذائي واستئناف الدورة الاقتصادية بمجرد توقف النزاع. في هذا السياق، قال عماد ناصر، وهو مزارع من بعلبك، إنه فقد نحو 80% من أراضيه بسبب العدوان الإسرائيلي، وأوضح أن اعتمادهم الأساسي كان على الزراعة، التي تضررت في منتصف الموسم. كما أشار إلى أن معظم اليد العاملة كانت من اللاجئين السوريين، الذين اضطروا إلى مغادرة لبنان بسبب القصف الإسرائيلي المستمر على منطقة البقاع، مما أدى إلى خسارة الموسم الزراعي اليد العاملة. وأكد ناصر أنه تكبّد خسائر كبيرة في محاصيله، حيث فقد 15 دونمًا (الدونم يعادل ألف متر مربع) من الطماطم و17 دونمًا من الخيار، بالإضافة إلى أضرار أخرى ناتجة من استخدام الفوسفور الأبيض، ما أجبره على الاستدانة لشراء الأدوية والأسمدة، ليصل مجموع خسائره إلى 8000 دولار. وأضاف أن الشركات ستطالب بديونها بعد انتهاء الحرب، محذرًا من أن فصل الشتاء سيكون صعبًا جدًا عليهم، وأشار إلى أن شجرة زيتون عمرها أكثر من 50 سنة احترقت بالكامل. في المقابل، صرح أبو خالد، وهو مزارع من جنوب لبنان، بأنه على الرغم من العدوان الإسرائيلي المستمر والقصف المتكرر، يصرّ على قطاف موسم الزيتون المتبقي من أراضيه قبل أن تضيع ثمار العام.

وقال أبو خالد «هذه الأرض زرعها أجدادي، ولن أتركها مهما حصل»، وإنه يواصل العمل وسط مخاطر القصف واحتمال تعرضه وتعرض الأرض لقنابل عنقودية غير منفجرة. وأضاف: «حتى لو تضررت الأرض في بعض المناطق بالفوسفور، هناك حقول ما زالت تنتج. لا يمكننا التوقف، هذا هو مصدر رزقنا الوحيد». وأشار أبو خالد إلى أنه واحد من المزارعين القلة الذين بقوا في الجنوب لإكمال موسمهم، على الرغم من إن العديد من جيرانه نزحوا مع عائلاتهم بعد تلقيهم إنذارات بالإخلاء، بينما خط الليطاني الذي كان يغذي الحقول بالمياه تعرض للتدمير، مما جعل عمليات الري مستحيلة.. مؤكدا أنهم فقدوا جزءا كبيرا من الموسم هذا العام، والأشجار التي لم تُحرق بحاجة إلى عناية مكثفة حتى تستعيد عافيتها في السنوات المقبلة.

متطوعو الدفاع المدني اللبناني يخمدون حريقا في زراعات بجنوب لبنان، 26 أكتوبر 2023 (فرانس برس)

انقطاع التواصل مع الجنوب

وفي سياق متصل، أفاد مصدر مسؤول في وزارة الزراعة لـ«العربي الجديد» بأن الوزارة كانت تتابع الأوضاع منذ الثامن من أكتوبر/تشرين الأول 2023 بشكل دقيق، إلا أن النزوح الكبير من الجنوب بسبب العدوان الإسرائيلي في 23 سبتمبر/أيلول أعاق إمكانية متابعة الأرقام بشكل صحيح، بسبب انقطاع التواصل مع الجنوب. وأوضح المصدر أن المدنيين غادروا مناطق القتال بالكامل، بما في ذلك البلديات، فيما يستمر الاحتلال في حرق الأحراج والأراضي الزراعية، واستخدام الفوسفور الأبيض والقنابل العنقودية المحرمة دوليًا، والتي قد تنفجر لاحقًا أو تسبب حرائق. وأشارت إلى أن حوالي 7000 دونم من الأراضي استُهدفت، منها 6500 دونم احترقت بالكامل، إلى جانب 60 ألف شجرة زيتون. وأكد أن الوزارة بحاجة إلى فحوصات مخبرية للتربة لتحديد مدى صلاحيتها، خاصة في المناطق التي تعرّضت للقصف بالفوسفور. وأضافت أن الوزارة سجّلت نموًا بنسبة 9% في القطاع الزراعي قبل الحرب، لكن استمرار الحرب يجعل الحفاظ على هذا المستوى أمرًا مستحيلًا. وأشار إلى أن الأسواق اللبنانية ما زالت تحصل على إمداداتها من الإنتاج المحلي أو من خلال الاستيراد عند الحاجة. أما التصدير فقد تأثر بسبب إغلاق خليج باب المندب من قبل السلطات اليمنية، مما أعكس على حركة التجارة في المنطقة.

وأضاف المصدر أن الأمن الغذائي في لبنان لا يزال تحت السيطرة، مشيرا إلى أن تراجع استهلاك المحروقات خفف من الضغوط، ولكنه أكد وجود خطط بديلة لمواجهة أي حصار قد يفرض على لبنان، في إطار الحفاظ على الأمن القومي. وفي هذا السياق، أشار إلى أن بلدة ميس الجبل الحدودية، التي تعتمد على الاقتصاد والزراعة، تعرضت لدمار كبير، مما يتطلب إعادة تأهيل المصانع والحقول لتعويض الأضرار وضمان استمرار الدورة الاقتصادية.

في المقابل، صرّح يول أبو راشد، رئيس جمعية الأرض، لـ«العربي الجديد» أن التراجع الاقتصادي والتحديات خلال جائحة كورونا أثرا بشكل كبير على الزراعة، لكن التغير المناخي في العام الماضي تسبب في كوارث، مثل فيضانات ليبيا، التي أدت إلى 30 ألف وفاة خلال دقائق، وأكد أن الحروب لها أثر مدمر أكبر من تلك الكوارث.

تقييم تأثير القنابل الإسرائيلية على البيئة والتربة

وأشار أبو راشد إلى أن لبنان يتأثر بشكل مباشر بالحروب، لا سيما في القطاعين الزراعي والبيئي، وبيّن أن لبنان كان قد وصل إلى مستويات متقدمة في الصادرات الزراعية، مثل حصوله على جوائز عالمية في إنتاج زيت الزيتون. وأضاف أن المونة اللبنانية كانت مطلوبة في الدول العربية، إلا أن هذه الحرب ستؤثر سلبًا على تلك الصادرات. ولفت إلى ضرورة تقييم تأثير القنابل التي تُرمى على البيئة والتربة، لأن هذه السموم ستصل إلى المياه الجوفية مع بداية فصل الشتاء، مما يستدعي فحص المياه المعبأة بدقة، مؤكدا ضرورة وقف إطلاق النار، مشيرا إلى أن استمرار الحرب سيؤدي إلى أضرار اقتصادية كبيرة في لبنان. من جهته، قال أنطوان الحويك، رئيس جمعية المزارعين، إن الدولة لم تقم بأي خطة لحماية المزارعين المتضررين، خصوصًا في الجنوب، حيث أصبحت البلدات التي تلقت إنذارات بالإخلاء خالية من المزارعين، ما جعلهم غير قادرين على جني محاصيلهم، مثل الزيتون والحمضيات. وأشار إلى أن المشكلة تمتد من صيدا حتى الناقورة.

وأوضح الحويك أن الوضع في الجنوب كارثي، خاصة بعد تفجير خط الليطاني، الذي أدى إلى توقف عمليات الري. كما أشار إلى أن المزارعين في البقاع، بدءًا من أبلح حتى جديدة الفاكهة، تركوا أراضيهم بسبب القصف وأكد أن الأراضي غير الصالحة للزراعة لا يمكن تقييمها حاليًا، بل يجب انتظار انتهاء الحرب لإجراء فحوصات متخصصة للتربة. وتابع الحويك أن حركة التصدير لم تتوقف، سواء بحريًا أو عبر معبر العبودية البري، رغم إغلاق معبر المصنع. وأوضح أن التصدير إلى سورية ما زال مستمرًا، لكن الصعوبة تكمن في تصدير الحمضيات بسبب وقوع مناطق الإنتاج في مناطق منكوبة. وقال إن جميع المنتجات الزراعية لا تزال متوفرة في الأسواق، إلا أن ضعف الاستهلاك في الأسبوعين الأخيرين ساهم في استقرار الأسعار، مع الإشارة إلى أن التهجير وتوقف بعض الأنشطة والسياحة أثرا على الأسواق بشكل ملحوظ. مع استمرار الحرب وتوسع دائرة الدمار، تواجه الزراعة اللبنانية مستقبلًا غامضًا. ويُعتبر النشاط الزراعي صمّام الأمن الغذائي للبلد المثقل بالديون ولأزمات الاقتصادية، والذي تداعى قطاعه المالي، وفقد تنافسيته السياحية، وخسر ميناءه الرئيسي. وتشكل الزراعة حوالي 9% من الناتج المحلي الإجمالي، وما بين 3% إلى 5% من الناتج القومي، و4,1% من إجمالي العمالة في لبنان، وهي مصدر رئيسي للتوظيف والدخل لجزء كبير من السكان في المناطق الريفية، حيث تشير التقديرات إلى أن الزراعة وقطاع الصناعات الغذائية الزراعية يساهمان بما يصل إلى 80% من الاقتصاد المحلي. وتحظى الزراعة وصيد الأسماك والغابات بأعلى حصة من العمالة غير الرسمية. وساهمت صناعة تجهيز الأغذية بنسبة إضافية قدرها 4%، ليصل إجمالي مساهمة قطاع الزراعة والأغذية في الناتج المحلي الإجمالي إلى 13% في عام 2020، وفق بيانات صادرة عن وزير الزراعة في حكومة تصريف الأعمال عباس الحاج حسن في يونيو/حزيران الماضي.

الزراعة تشكل نحو 9% من الناتج المحلي الإجمالي

ثمار الزيتون تعرضت لأضرار بالغة بسبب القصف الإسرائيلي (فرانس برس)

الأضرار تقلق البنك الدولي

وفي ظل استمرار العدوان الإسرائيلي على لبنان، يبحث البنك الدولي حالياً سبلاً للمساعدة في دعم الاقتصاد، بما في ذلك من خلال تفعيل ما يعرف بخطط الاستجابة الطارئة. وقالت مديرة العمليات في البنك الدولي آنا بيردي في تصريحات صحافية قبل أيام: «يمكننا استخدام محفظتنا الحالية وتوفير بعض الأموال لتلبية احتياجات السيولة قصيرة الأجل الحرجة للغاية». والأسبوع الماضي، قالت بيردي، إن البنك يبحث توفير تمويل طارئ للبنان، من المحتمل أن يشمل ما يصل إلى 100 مليون دولار، من طريق استخدام بنود خاصة في اتفاقيات ديون حالية. وقدّر رئيس البنك الدولي أجاي بانغا قيمة دمار الممتلكات في حرب الشرق الأوسط بأكثر من 20 مليار دولار. ويوم الثلاثاء الماضي، عقد المدير العام لوزارة الاقتصاد والتجارة محمد أبو حيدر مؤتمراً صحافياً تحدث فيه عن خطة الوزارة للطوارئ في ما يتعلق بالأمن الغذائي والتحديات التي يواجهها لبنان. وقال أبو حيدر إنه طالما أن كل المعابر الجوية والبحرية مفتوحة فلا مشكلة مع أي سلعة، لافتا إلى أن معظم البواخر تدخل عبر مرفأ بيروت والجزء الآخر عبر مرفأ طرابلس، الى جانب جزء تعثر بشكل بسيط عبر المصنع، بالإضافة إلى الممر الجوي عبر مطار رفيق الحريري الدولي. وأضاف: «طالما أن الموانئ مفتوحة ليس هناك خوف على فقدان أي سلعة، بدءا بالمواد الغذائية وصولاً إلى الدواء، وهذا ما أكده نقيب الصيادلة ووزير الصحة». وأشار إلى أن مخزون المواد الغذائية يكفي من شهرين إلى ثلاثة أشهر.

مصدر رئيسي للتوظيف

تشكل الزراعة حوالي 9% من الناتج المحلي الإجمالي، وما بين 3% و5% من الناتج القومي، و4,1% من إجمالي العمالة في لبنان، وهي مصدر رئيسي للتوظيف والدخل لجزء كبير من السكان في المناطق الريفية، حيث تشير التقديرات إلى ان الزراعة وقطاع الصناعات الغذائية الزراعية يساهمان بما يصل إلى 80% من الاقتصاد المحلي. وتحظى الزراعة وصيد الاسماك والغابات باعلى حصة من العمالة غير الرسمية. وساهمت صناعة تجهيز الاغذية بنسبة اضافية قدرها 4%، ليصل اجمالي مساهمة قطاع الزراعة والاغذية في الناتج المحلي الاجمالي الى 13% في عام 2020، وفق بيانات صادرة عن وزير الزراعة في حكومة تصريف الاعمال عباس الحاج حسن في يونيو/حزيران الماضي.

مؤشرات الأسواق

هبوط مؤشر مسقط

هبط مؤشر بورصة مسقط «30»، أمس، بنسبة 0,27% بعدما خسر 12,9 نقطة، ليغلق عند مستوى 4800,15 نقطة، مقارنة مع آخر جلسة تداول التي بلغت 4813,05 نقطة. وبلغت قيمة التداول نحو 7,21 ملايين ريال (18,8 مليون دولار) مرتفعة بنسبة 109,5% مقارنة مع الجلسة السابقة. وأشار التقرير الصادر عن البورصة إلى أن القيمة السوقية انخفضت بنسبة 0,109% لتصل إلى نحو 24,74 مليار ريال.

انخفاض الأسهم اليابانية

أغلق مؤشر نيكي الياباني منخفضاً بنسبة 0,7% ليسجل أدنى مستوى للإغلاق في أسبوع عند 38911,19 نقطة، أمس الخميس، مع تراجع أسهم الشركات المرتبطة بالرقائق الإلكترونية، فيما انخفض المؤشر توبكس الأوسع نطاقا 0,1% إلى 2687,83 نقطة. وانخفضت أسهم شركات كبيرة في قطاع التكنولوجيا للجلسة الثانية لتؤثر سلبا على المؤشر نيكي، وذلك بعد إعلان شركة «إيه.إس.إم.إل» الهولندية خفض توقعاتها للمبيعات السنوية لتثير مخاوف إزاء الطلب، مما أدى إلى هبوط أسهم الشركات المرتبطة بالرقائق في الجلسة السابقة. لكن خسائر حدّت لأسهم التكنولوجيا لفترة وجيزة بعد إعلان شركة تايوان لصناعة أشباه الموصلات المحدودة، المهيمنة على صناعة الرقائق المتقدمة المستخدمة في تطبيقات الذكاء الاصطناعي.

صعود الأسهم الأوروبية

صعدت الأسهم الأوروبية، أمس، وسط بحث المستثمرين عن دلائل بشأن خفض أسعار الفائدة من جانب البنك المركزي الأوروبي وتحليلهم مجموعة متنوعة من نتائج الشركات. وارتفع المؤشر «ستوكس 600 الأوروبي» بنحو 0,1% بعد انخفاض استمر يومين. وفي ظل تباطؤ التضخم ومزيد من الصعوبات الاقتصادية في دول التكتل، تبحث أسواق المال عن مؤشرات تبرر توقعاتها بخفض أسعار الفائدة 3 مرات أخرى حتى مارس 2025.

انخفاض مؤشر كراتشي

أغلق مؤشر بورصة كراتشي كبرى أسواق الأسهم الباكستانية، أمس، على تراجع بنسبة 0,72%، ما يعادل 620 نقطة، ليصل عند مستوى 85585 نقطة. وبلغت كمية الأسهم المتداولة نحو 219,87 مليون سهم، تمثّل أسهم 450 شركة، ارتفعت منها قيمة أسهم 173 شركة، فيما تراجعت قيمة أسهم 208 شركات، واستقرت قيمة أسهم 69 شركة.

تراجع بورصة الكويت

أغلقت بورصة الكويت تعاملاتها أمس، على انخفاض مؤشرها العام بنسبة 0,33% لتصل إلى مستوى 7080,17 نقطة، وذلك من خلال تداول نحو 324,7 مليون سهم عبر 17570 صفقة نقدية بقيمة 57,2 مليون دينار (186,5 مليون دولار). وانخفض مؤشر السوق الأول بنسبة 0,59%، لينهي تداولاته عند 7576,66 نقطة من خلال تداول 76,6 مليون سهم عبر 6705 صفقات بقيمة 26,19 مليون دينار.

تحقيق

تلاحق المقاطعة الناشطة في غير دولة في العالم الشركات الكبرى الداعمة لإسرائيل، وكان آخرها نستلة التي أعلنت الخميس عن تراجع مبيعاتها

المقاطعة توجع الداعمين

شركات كبرى تعلن هبوط مبيعاتها آخرها نستلة

لندن ـ **رشا أبو زكي**

تستمر الشركات الكبرى الداعمة لإسرائيل في إحصاء خسائر المقاطعة التجارية التي اتسعت لتشمل عشرات الدول العربية والأجنبية، آخرها شركة نستلة السويسرية لصناعة المواد الغذائية، التي أعلنت الخميس أن مبيعاتها تأثرت هذا العام بسبب مقاطعة الشركات المرتبطة بإسرائيل. أصبحت الشركة، التي تنتج، من بين أمور أخرى، العلامات التجارية للنسكافيه والكيت كات، منذ اندلاع الحرب في غزة هدفًا مركزيًا لحركة المقاطعة (BDS)، وسحب الاستثمارات بسبب ملكيتها لشركة بيع المواد الغذائية الإسرائيلية Osem. وفي تحديث للتداول الخميس، قالت شركة نستلة إنها شهدت الآن تباطؤًا في مقياس النمو الداخلي الحقيقي نتيجة «التردد المستهلكين تجاه العلامات التجارية العالمية، المرتبط بالتوترات الجيوسياسية». وشهد التباطؤ انخفاض معدل النمو الفعلي لشركة نستلة من 2,2% في الربع الثاني من هذا العام إلى 1,3% في الربع الثالث، حتى مع توقع المحللين ارتفاع المقياس، وفق موقع «ماركت ووتش». وتأسست شركة أوسيم في عام 1942 قبل طرحها في بورصة تل أبيب في عام 1992، وهي حاليًا واحدة من أكبر شركات بيع المواد الغذائية في إسرائيل. استحوذت شركة نستلة لأول مرة على أوسيم في عام 2016 في صفقة بقيمة 3,3 مليارات شيكل (876 مليون دولار) لتسيطر بنسبة 100% على الشركة الإسرائيلية. وأعلنت شركة نستلة عن انخفاض مبيعاتها المعلنة بنسبة 2,5% على أساس سنوي، إلى 67,1 مليار فرنك سويسري (77,6 مليار دولار)، خلال الأشهر التسعة الأولى من عام 2024، حتى مع زيادة أسعارها بنسبة 1,6% خلال نفس الفترة الزمنية. وقالت الشركة السويسرية إنها تتوقع الآن أن يبلغ معدل هوامش الربح التشغيلي للعام بأكمله 17%، وهو انخفاض عن هوامش 17,3% التي حققتها نستلة في عام 2023. وكانت أسهم الشركة المدرجة في بورصة زيوريخ خسرت 12% من قيمتها منذ بداية العام، وقبل نستلة، أعلن العديد من الشركات هذا العام عن تراجع في الإيرادات والمبيعات نتيجة المقاطعة المتنامية. الأسبوع الماضي، خفضت شركة بيبسيكو الأميركية توقعاتها للمشروبات الغازية والأغذية توقعاتها لإيراداتها، نتيجة للمقاطعة، حيث أكدت أن الإيرادات للعام بأكمله من المتوقع الآن أن ترتفع بنسبة مئوية منخفضة أحادية الرقم، تراجعاً من هدف بيبسيكو السابق البالغ 4%. وفي أغسطس/ آب الماضي، أعلنت شركة ستاربكس الأميركية، التي تتعرض لحملة واسعة من المقاطعة أن رئيسها التنفيذي اكسمان ناراسيمهان سيتنحى عن منصبه بأثر فوري، بعد عام واحد فقط من توليه إياه، في وقت تواجه الشركة تحديات مرتبطة بأدائها، حيث تراجع سهم الشركة 17,8% منذ مطلع العام الحالي حتى أغسطس قبل أن يرتفع مجدداً. ووفق تتبع «العربي الجديد»، سجل السهم أدنى مستوياته منذ بداية الحرب على غزة في السابع من مايو/ أيار 2024 حيث سجل السهم 72,5 دولاراً هبوطاً من 114,2 دولاراً في 24 إبريل/ نيسان 2023. وقد أعلنت شركة بام براندز، المالكة لمطاعم كنتاكي وبيتزا هت، في أغسطس، تباطؤ مبيعاتها بسبب المقاطعة، وهو ما عبرت عنه الشركة بـ «عمليات الإغلاق والاضطرابات المرتبطة بالصراع في الشرق الأوسط». إذ انخفض صافي الدخل بنسبة 12% مقارنة بالعام السابق إلى 367 مليون دولار. وبلغت الأرباح لكل سهم 1,28 دولار هبوطاً من توقعات 1,34 دولار. وارتفعت الإيرادات بنسبة 4% إلى 1,76 مليار دولار، وهو ما يقل عن التوقعات البالغة 1,81 مليار دولار. وانخفضت مبيعات المتاجر العالمية بنسبة 1%، متجاوزة توقعات المحللين بانخفاض بنسبة 0,4%. وأيضاً أعلنت شركة ماكدونالدز للوجبات السريعة هبوط مبيعاتها خلال الربع الثاني من 2024، للمرة الأولى منذ عام 2020، بنسبة 1% وهو ما يقل عن توقعات المحللين للنمو المتواضع، في شهر حزيران/يونيو 2024، قالت حركة مقاطعة إسرائيل (BDS) إن أحد أكبر إنجازاتها حتى الآن، كان في تراجع شركة إنتل عن بناء مصنع جديد بقيمة 25 مليار دولار في مستعمرة «كريات غات» الإسرائيلية. وخلص استطلاع للرأي أجري في شهر حزيران/يونيو 2024، وشمل 15,000 مستهلك في 15 بلدًا، إلى أن واحدًا من كل ثلاثة أشخاص يقاطعون ماركات تجارية بسبب الإبادة الجماعية التي يرتكبها النظام الإسرائيلي الإبادي بحق 2,3 مليون فلسطيني. في شهر إبريل/نيسان 2024، أعلنت شركة «سامسونغ نيكست» أنها ستغلق عملياتها في تل أبيب قبل نهاية العام. كما أنهت شركتان من كبريات الشركات اليابانية، وهما إيتشو أفاياشن ونبون إيركرافت سوبلاي، عقديهما مع شركة إلبيت للتصنيع العسكري، أكبر مُصنّع للأسلحة الإسرائيلية. كذا، أعلنت شركة الملابس الرياضية، «يوما»، الألمانية في شهر كانون الأول/ديسمبر 2023 أنها لن تجدد عقدها مع الاتحاد الإسرائيلي لكرة القدم، الذي ينتهي بنهاية عام 2024، ويمثل القرار رضوخاً لضغوط حركة مقاطعة إسرائيل. وأغلقت شركة «كارفور»، وهي سلسلة محلات السوبر ماركت الفرنسية عدداً من فروعها في الأردن، بسبب تنامي حملة المقاطعة. وتخلت سلسلة مقاهي Pret a Manger عن خططها لفتح 40 فرعًا إسرائيليًا في ضوء أنباء عن استعداد حملة التضامن البريطانية مع فلسطين لإطلاق حملة مقاطعة كبيرة ضد الشركة.

واعلنت أكثر من 20 صيدلية في جميع أرجاء جنوب أفريقيا أنها مناطق خالية من الأبارتهايد، حيث استبدلت الأدوية التي تنتجها شركة تيفا للصناعات الدوائية الإسرائيلية بمنتجات مماثلة أخرى.

تحرك يدعو للمقاطعة في إسبانيا، 4 أكتوبر 2024 (Getty)

تمتلك نستلة واحدة من أكبر الشركات الغذائية الإسرائيلية

حركة عالمية تزداد تأثيراً

تقول الأمم المتحدة والبنك الدولي وخبراء آخرون إن حركة المقاطعة (BDS) لها تأثير اقتصادي مهم في إسرائيل، وإن هذا التأثير قد ينمو مع تطور الحركة. وتستهدف الحركة شركات دولية تساعد إسرائيل وتشجعها على انتهاك القانون الدولي، بما في ذلك من خلال العمل في المستوطنات الإسرائيلية غير القانونية والتعاقد مع الجيش والحكومة الإسرائيلية. وقد ادت هذه الحملات الى خروج شركات كبرى من إسرائيل، فضلا عن سحب استثمارات من الشركات الإسرائيلية والدولية.

الأسواق قلقة من تهديد إسرائيل بضرب إيران

تبدو الأسواق العالمية قلقة من تنفيذ إسرائيل تهديدها بضرب المنشآت النووية والنفطية الإيرانية

لندن ـ **العربي الجديد**

قد يكون فك رموز سلوك الأسواق العالمية في أوقات الحرب مهمة معقدة، وهي الظاهرة التي أطلق عليها الباحثون في معهد التمويل السويسري «لغز الحرب»، حيث تسلط الضوء على السلوك المتناقض ظاهرياً لأسعار الأسهم خلال زمن الحرب. وتشير الدراسة إلى أن أسعار الأسهم تميل إلى الانخفاض مع تصاعد احتمالات الحرب قبل حدوثها فعلياً. ولكن مع المفارقة أن اندلاع الحرب يتسبب في ارتفاعها، وذلك بسبب المضاربات وتجار الحرب. ولكن المؤكد حتى الآن هو أن الحرب أدت ارتفاع سعر صرف الدولار لأنه عملة الملاذ الآمن في أوقات الأزمات والحروب، كما رفعت أسهم شركات النفط والدفاع في أسواق المال. وكانت توقعات سابقة نشرتها «بلومبيرغ إيكونومك» قد ذكرت أن توسع الحرب ليشمل إيران قد يكلف الاقتصاد العالمي أكثر من تريليون دولار.

وحتى الآن تم التركيز على سيناريوهات ارتفاع أسعار النفط في حال توسع الحرب في منطقة الشرق الأوسط وضربت إسرائيل المنشآت النفطية أو منشآت الطاقة النووية الإيرانية. ويأتي هذا التركيز على النفط ومشتقاته لأنه يدخل في معظم المواد المصنعة والمنتجة سواء كانت المواد الغذائية أو غيرها وعمليات النقل ويعرقل خطوط الشحن البحري، خاصة وأن الممرات المائية بمنطقة الشرق الأوسط تربط بين آسيا وأوروبا. ولاحظ محللون غربيون أن الحرب في الشرق الأوسط تتزامن مع إضراب الموانئ الأميركية ومشاكل قناة بنما، وبالتالي فإن تأثير الحرب سيمتد إلى أميركا. وبالتالي فإن توسع الحرب لتشمل إيران ربما يقود إلى اضطراب عمليات الشحن في كل من مضيق هرمز وقناة السويس وزيادة الاضطراب في البحر الأحمر. وهذا يعني ارتفاعاً في أسعار التأمين على السفن والشحن وكذلك خلق أزمة في سلاسل الإمداد في الأسواق العالمية. وبالتالي ستؤثر الحرب على أسعار السلع في الأسواق ومعدلات التضخم، مما يخلق أزمة في الصادرات، خاصة بين أوروبا وآسيا. وغالباً ما يشكل ارتفاع أسعار النفط رياحاً معاكسة لسوق الأوراق المالية، ويرجع ذلك جزئياً إلى أنها تهدد بالتأثير على الإنفاق الاستهلاكي ومعدل التضخم وارتفاع أسعار الشحن وتعطل الإمدادات وتزيد من التوترات الجيوسياسية التي تعطل حركة التجارة.

ومنذ بداية الحرب الإسرائيلية العدوانية على قطاع غزة كان التأثير الأكبر على الأسواق العالمية هو تكلفة نقل البضائع التي تتحملها الشركات، حيث واجهت شركات الشحن التي تمر عبر البحر الأحمر ارتفاعاً في كلف التأمين بينما واجهت الشركات التي اختارت طريق رأس الرجاء الصالح زيادة في كلف الوقود وطولاً في الرحلة بين آسيا وأوروبا، قدرها خبراء لصحيفة «ذا غارديان» البريطانية في تقرير الثاني من أكتوبر الجاري بنحو 40% في تكاليف الوقود، في حين ارتفعت كذلك أسعار الحاويات. ووفقاً لشركة زينيتا لخدمات الشحن البحري في أوسلو بالنرويج، بلغت الأسعار الفورية لحاويات الشحن مقاس 40 قدماً والتي تنتقل السلع بين شرق آسيا وشمال أوروبا 8587 دولاراً للحاوية عندما بلغ السوق ذروته في يوليو/ تموز الماضي، وهذا أعلى بنسبة 468% مما كان عليه في ديسمبر/كانون الأول 2023، قبل تصاعد هجمات الحوثيين، كما أثرت إضرابات الموانئ الأميركية بالفعل على أسعار الحاويات من شمال أوروبا إلى الساحل الشرقي لأميركا، حيث بلغ متوسط تكلفة الحاوية 40 قدماً 2861 دولاراً في أكتوبر الجاري مقارنة بـ 1836 دولاراً في نهاية أغسطس/آب.

وفي وقت سابق من هذا العام، قال مصنعون وتجار التجزئة إن تحويل مسار السفن حول أفريقيا لتجنب البحر الأحمر قد أضاف أربعة أسابيع إلى مواعيد التسليم. واضطرت شركات صناعة السيارات مثل فولفو وتيسلا إلى تعليق خطوط الإنتاج بسبب نقص الأجزاء المكونة للصناعة.

ومنذ بداية الحرب الروسية في أوكرانيا ارتفعت أسعار النفط والغاز، مما أدى إلى ارتفاع معدل التضخم إلى أكثر من 10% في أوروبا وأميركا، مما أدى إلى غلاء أسعار الغذاء وكلف فواتير الطاقة المنزلية بالدول الغربية. ولكن منذ ذلك الحين تراجع التضخم في أوروبا وأميركا. والآن يتخوف خبراء من عودة التضخم مرة أخرى بسبب الحرب في الشرق الأوسط خاصة إذا تحقق السيناريو الأسوأ لأسعار النفط وضربت تل أبيب إيران ودخلت إيران والمجموعات التابعة لها في الحرب.

الحرب قد تعيد أخطار التضخم وارتفاع أسعار الفائدة إلى الأسواق

تظاهرة حوثية في صنعاء، أكتوبر 2024 (محمد حويس/ فرانس برس)

ابتكار صيني لتحفيز العقارات

بكين ـ **العربي الجديد**

جاء تعهد الصين بمضاعفة حصة القروض للمشاريع السكنية غير المكتملة إلى 4 تريليونات يوان (562 مليار دولار) دون الممتلكات نحو 19% من إجمالي إيرادات الميزانية العامة للحكومات المحلية في العام 2021، وشكلت الإيرادات من بيع حقوق استخدام الأراضي وتحصيل الضرائب المتعلقة بالأراضي 37% من إجمالي الإيرادات المالية لجميع الحكومات المحلية في الصين واضافوا إن السوق السكنية في الصين بدأت في الوصول إلى القاع.

ووفق بلومبيرغ، قال بروس بانغ، كبير الاقتصاديين لمنطقة الصين الكبرى في شركة جونز لانغ لاسال: «يتخذ صناع السياسات موقفاً أكثر واقعية بشأن قطاع العقارات».

ويعد برنامج «القائمة البيضاء» جزءًا من خطة من أعلى إلى أسفل لضمان تسليم المنازل غير المكتملة للمشترين ومنع تفاقم أزمة الرهن العقاري. ولا يزال العديد من مطوري العقارات في البلاد يعانون من أزمة نقدية منذ سنوات أدت إلى توقف العديد منهم عن البناء والتخلف عن سداد ديونهم. وسيتطلب تسليم المنازل المباعة وغير المبنية في الصين، والتي تقدر بنحو 48 مليون وحدة، حوالي 3 تريليونات يوان من التمويل المباشر من الحكومة المركزية، وفقًا لشركة نومورا هولدنغز اليابانية.

وتدرس الصين أيضًا ما إذا كانت ستسمح للبنوك بإصدار قروض لشراء الأراضي غير المستغلة وزيادة دعم الإسكان الميسر للعائلات التي لديها طفلان أو أكثر. وستعمل الحكومة أيضًا على تجديد مليون منزل في المساكن القديمة والمتهدمة في المدن الكبرى. وتأتي هذه الخطوة في أعقاب الجهود التي بذلتها الحكومة على مر السنين لتجديد مدن الصفيح، وإن كان على نطاق أصغر مقارنة بالمبادرات التي تمت بين عامي 2016 و2018.

واشنطن، زادت حصة عائدات بيع الأراضي من إجمالي إيرادات الحكومات المحلية من 30% في العام 2012 (2,7 تريليون يوان) إلى 20% في العام 2021 (8,7 تريليونات يوان). كما حققت الإيرادات من الضرائب المتعلقة بالممتلكات نحو 19% من إجمالي إيرادات الميزانية العامة للحكومات المحلية في العام 2021، وشكلت الإيرادات من بيع حقوق استخدام الأراضي وتحصيل الضرائب المتعلقة بالأراضي 37% من إجمالي الإيرادات المالية لجميع الحكومات المحلية في الصين

اسهم العقارات تتراجع مع بحث المستثمرين عن سياسات اقوى

حي سكني غير مكتمل بمدينة تيانجن، 13 سبتمبر 2019 (لانغ يينغ/Getty)

عام 2021. وعلى الرغم من التحفيز المالي الذي أعلنت عنه الحكومة الصينية فقد انخفض مقياس بلومبيرغ لأسعار العقارات في هونغ كونغ بأكثر من 8%، مع تخلي الأسهم الصينية عن مكاسبها السابقة وفق التقرير. وتواجه السلطات عقبة كبيرة أمام إحياء الارتفاع المتعثر في سوق الأسهم، حتى مع إعراب وزير الإسكان في هونغ ومسؤولين آخرين عن قلقهم في قدرة الحكومة على وقف تراجع القطاع العقاري.

هل تأثر العرب اقتصادياً بمعركة طوفان الأقصى؟

علي شيخون

يمثل الصراع العربي الإسرائيلي، خصوصاً بعد انطلاق معركة طوفان الأقصى، تحديًا كبيرًا لدول المنطقة، ليس فقط من الناحية الإنسانية والسياسية، بل من الناحية الاقتصادية أيضًا، ويظهر تأثير المعركة اقتصاديًا من خلال تحليل مجموعة من المؤشرات الاقتصادية الرئيسية للدول العربية. في مصر، يظهر تأثير طوفان الأقصى اقتصاديًا في القطاعات الرئيسية المرتبطة بالحدث، مثل قطاع السياحة الذي يمثل حوالى 12% من الناتج المحلي الإجمالي. فوفقًا لتقارير وزارة السياحة المصرية انخفض عدد السياح بنسبة تقارب 20% في الربع الأول من عام 2024، مقارنة بالفترة نفسها من عام 2023، وكانت توقعات هيئة تنشيط السياحة المصرية بداية عام 2024، احتمال انخفاض إجمالي عدد السياح بنسبة تراوح بين 15% و25% للعام كاملًا. وشهد العبور بقناة السويس وفق إحصاءات هيئة القناة انخفاضًا بنسبة 30% مقارنة بالفترة نفسها من العام السابق، وانخفضت إيرادات القناة بنسبة 40% خلال الشهر الأول من المعركة. وتكشف إحصائيات الملاحة انخفاضاً نسبته 49% في أعداد السفن المارة بالقناة، منذ بداية العام الجاري، مقارنة بالمعدلات المحققة في الفترة نفسها من العام الماضي، وتراجع الإيرادات المحققة أيضاً بنسبة 60%. وتراجع الاستثمار الأجنبي المباشر في مصر بنسبة 15-20% بسبب زيادة المخاطر الجيوسياسية، مع زيادة الإنفاق العسكري والأمني بنسبة 9% على الأقل، ما يمثل ضغطاً إضافياً على الموازنة العامة وزيادة العجز. وفي الأردن، وفقاً لتقرير البنك المركزي الأردني، سجل الناتج المحلي الإجمالي انخفاضًا بنسبة 1% في الربع الأول من عام 2024، وعجز الموازنة الكلي خلال الـ 5 أشهر الأولى من عام 2024 زيادة 1,2%، وانخفضت الصادرات بنسبة 4,4%، وارتفع عجز الميزان التجاري بالنسبة نفسها في الثلث الأول من عام 2024، كذلك انخفض عدد السياح بنسبة 18% في الشهرين الأولين من 2024، وأدى ذلك إلى انخفاض إيرادات القطاع السياحي بنسبة 22%، وكذا انخفضت تدفقات الاستثمار الأجنبي المباشر بنسبة 12% في الربع الأول، وارتفع معدل التضخم إلى 06%، مع زيادة في أسعار المواد الغذائية بنسبة 5,2% على أساس سنوي، وارتفاع نسبة الدين العام إلى الناتج المحلي الإجمالي إلى 115,2% في شهر مايو/ أيار 2024 مقابل 113,8% نهاية 2023، وحدثت زيادة في تكاليف استيراد الطاقة بنسبة 8% بسبب ارتفاع أسعار النفط العالمية، وفي لبنان، لا توجد بيانات موثوقة، لكن تشير التقديرات إلى انخفاض عدد السياح بنسبة 30-40% خلال الثلث الأول من عام 2024 مع خسائر في قطاع السياحة تقدر بنحو 500 مليون دولار، وارتفاع أسعار السلع الأساسية بنسبة 15-20%، وأسعار الوقود بنسبة تصل إلى 25% بسبب صعوبات الاستيراد، مع انخفاض الصادرات اللبنانية بنسبة 20-25%، وزيادة تكاليف الشحن والتأمين بنسبة 30-40% بسبب المخاطر الأمنية، وارتفع معدل البطالة بنسبة ما بين 3 و5% جراء تسريح ما يقدر بـ 50 ألف موظف في القطاعات المتأثرة مباشرة، مع تراجع الاستثمارات الأجنبية المباشرة بنسبة تقدر بـ 40-50%، وزيادة الضغط على الخدمات العامة، والإنفاق على الأمن والدفاع بنسبة 15-20%، وانخفاض الإنفاق على الخدمات الاجتماعية والبنية التحتية بنسبة 10-15%. وفي سورية انخفض حجم التجارة الخارجية بنسبة تقدر بـ 15-20% في الأشهر الستة الأولى من المعركة، وتأثرت الصادرات الزراعية إلى لبنان والأردن، بسبب إغلاق بعض المعابر الحدودية بشكل متقطع، وارتفعت أسعار المواد الغذائية بنسبة تراوح بين 25-30% خلال الأشهر الثلاثة الأولى من طوفان الأقصى، وشهدت أسعار الوقود زيادة بنسبة تصل إلى 40% بسبب صعوبات الاستيراد، وتدهورت قيمة الليرة السورية بنسبة إضافية تقدر بـ 20-25% في السوق الموازية خلال الأشهر الأربعة الأولى من المعركة، وتراجعت الاستثمارات الأجنبية المباشرة بشكل حاد يصل إلى نسبة تزيد على 50% مقارنة بالفترة السابقة، وواجه قطاع النفط تحديات إضافية مع انخفاض الإنتاج بنسبة تقدر بـ 15-20% بسبب عدم الاستقرار في مناطق الإنتاج الشرقية، وأعيد توجيه جزء من المساعدات الدولية المخصصة لسورية نحو جهود الإغاثة في مناطق الصراع المباشر، ما أثر ببرامج التنمية في البلاد، وزادت نفقات الدفاع والأمن بنسبة تقدر بـ 15% على حساب الإنفاق على الخدمات الاجتماعية والبنية التحتية، مع انخفاض تحويلات السوريين العاملين في الخارج بنسبة تقدر بـ 10-15% بسبب عدم الاستقرار الإقليمي، وتراجعت إيرادات السياحة الدينية بنسبة تزيد على 40% بسبب انخفاض عدد الزوار من إيران والعراق، وارتفع معدل البطالة بنسبة تراوح ما بين 3 و5%، خصوصاً في القطاعات المرتبطة بالتجارة الخارجية والسياحة. أما عن التأثيرات الاقتصادية لطوفان الأقصى في دول الخليج، فوفقاً لتقرير منظمة السياحة العالمية (UNWTO) لعام 2023، انخفضت السياحة الدولية في دول مجلس التعاون بنسبة 15%، مع تسجيل الإمارات أقل انخفاض بنسبة 8%. وحسب بيانات منظمة أوبك، تذبذبت أسعار النفط عقب أحداث معركة الطوفان ليكسر سعر البرميل حاجز التسعين خلال شهري أكتوبر ونوفمبر عام 2023، ثم يعود للهبوط ليكسر حاجز الـ80 دولارًا ويستمر في الصعود والهبوط ليصل إلى أقل من 70 دولارًا أول سبتمبر 2024، وما يتبع ذلك من أثر على ميزانيات دول الخليج المعتمدة بصورة أساسية على النفط. ووفق تقرير معهد استوكهولم الدولي لأبحاث السلام (SIPRI) لعام 2023، زاد الإنفاق العسكري في السعودية بنسبة 7,3%، ليصل إلى 75 مليار دولار، ما جعلها خامس أكبر منفق عسكري في العالم. أما تقرير المرصد الاقتصادي للشرق الأوسط وشمال أفريقيا بالبنك الدولي، فتوقع أن يرتفع معدل النمو في منطقة الشرق الأوسط وشمال أفريقيا بمعدل متواضع يبلغ 2,7% في عام 2024، ارتفاعًا من 1,9% في عام 2023. ومن المتوقع أن تواصل البلدان المستوردة والمصدرة للنفط نموها بمعدلات مماثلة في عام 2024، وأن ينمو نصيب الفرد من إجمالي الناتج المحلي بنسبة متواضعة تبلغ 1,3% في عام 2024. وعلى الرغم من أن هذا يمثل تحسناً عاماً مقارنة بعام 2023، إلا أن هذه الزيادة مدفوعة بالكامل تقريباً باقتصادات دول مجلس التعاون الخليجي. ووفقاً لتقرير مؤتمر الأمم المتحدة للتجارة والتنمية (UNCTAD) لعام 2023، انخفضت تدفقات الاستثمار الأجنبي المباشر إلى دول الخليج بنسبة 5% مقارنة بعام 2022، مع تسجيل الإمارات أعلى نسبة جذب للاستثمارات في المنطقة.